

## ماركس ضد سبسر

## التجديد في مصرف لبنان نهايته التغيير . 2:

## شبح من اليسار

## غسان ديبه

«نحن بشكك متزايد نعيش على حبوب الذرة من الحصادات السابقة»

## ألان غرينسبان

هناك كتاب آخر يخيم شبحة على الريعين. الكل يعرف الآن عن كتاب توماس بيكيتي: "الرأسمال في القرن الواحد والعشرين"، الذي صدر في عام 2014 وتحول إلى أكثر الكتب الاقتصادية مبيعاً في العالم في التاريخ الحديث، إذ بيع أكثر من مليوني نسخة حتى الآن وترجم إلى أكثر من 30 لغة، وأصبح أيضاً أكثر الكتب مناقشة من قبل الاقتصاديين وغيرهم. ففي الاجتماع السنوي للجمعية الاقتصادية الأميركية في عام 2015، لم تعد القاعة التي قدم فيها بيكيتي كتابه تسع للمشاركين، وعلق أحدهم يومها بالقول "لو حضر مسؤولو الإطفاء لأخرجوا أكثر من 150 شخصاً من القاعة".

لماذا حدث كل هذا؟ ولماذا أصبح كتاب اقتصادي من 700 صفحة مليئاً بالتحليل الصعب والمعطيات من أكثر الكتب مبيعاً أو "best seller"؟ السبب بالتأكيد يكمن في رسالته الأساسية، إذ بعد أكثر من ثلاثين عاماً من انتصار الرأسمالية التي من يبرهن أن الرأسمالية في تلك الفترة أعادت إنتاج درجة عالية من عدم المساواة في الدخل والثروة، بشكل أعاد العالم إلى فترة ما عرف به العصر المذهب "The gilded age" خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، حيث قلة تسيطر على أكثرية الثروة، والذي كان من المفترض أنه انتهى إلى غير رجعة. وأكد أيضاً أن الناس كانوا يعلمون ذلك من ظروفهم الاقتصادية التي يعيشونها، وكانوا يرون كيف أن طبقة معينة منهم كانت تستحوذ أكثر وأكثر، بينما هم يرون أوضاعهم تبقى على حالها ويفقدون أمانهم الوظيفي، ويرون أن أجورهم لم تعد تخولهم ولن تخول أولادهم الارتقاء الاجتماعي والحصول على التعليم العالي، وسط زعزعة "الطبقة المتوسطة" التي بنيت عليها آمال الرأسمالية الكينزية والديموقراطية الاجتماعية التي حكمت الولايات المتحدة وأوروبا بشكل متفاوت بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن لو كان فقط هذا ما قاله أو برهنه بيكيتي لما كان استحوذ على كل هذه الشهرة والاهتمام، والانتقاد العنيف أيضاً، لأن اقتصاديين غيره كانوا قد عرضوا لهذا التحول في توزيع الدخل، ومن بينهم مشاهير في مجال توزيع الدخل مثل أنتوني أتكينسون وبرانكو ميلانوفيش. لكن بيكيتي، بالإضافة إلى استعماله مصادر معطيات جديدة، أهمها السجلات الضريبية، والتي سمحت له بسبر أغوار عدم المساواة أكثر من غيره، إلا أن الأهم من ذلك أنه قدم هذه التحولات على أنها تخضع لقوانين عامة للرأسمالية وليست فقط قراءة "لمعطيات" لا نعلم لماذا

تحدث. كما أن طرحه لمفهوم "الرأسمال" مجدداً كمحدد لهذه الديناميكيات كان جديداً أيضاً. وبهذين الطرفين، أي "القوانين" و"الرأسمال"، بالإضافة إلى عنوان كتابه، أعاد إلى الساحة النظرية وبقوة طيف كارل ماركس. ولهذا دب الرعب في صفوف الكثيرين. فأنت تبرهن أن عدم المساواة يزداد شيء، ولكن أن تقول أيضاً إن هذا المنحى يخضع لقوانين اقتصادية واقتصادية - سياسية ويحددها "الرأسمال" شيء آخر مختلف جداً. فأكثر ما يخافه الرأسماليون أن يعاد التفكير في أن هناك قوانين تتحكم بمسار الرأسمالية، فهم اعتقدوا أن هذا انتهى إلى غير رجعة مع خفوت تأثير ماركس بعد 1991. ففي مقالة للاقتصاديين أسيموغلو وروبينسون، وهما ليسا محافظين ولا يمينيين بأي مقياس، كان عنوانها لافتاً "صعود وسقوط القوانين العامة للرأسمالية"، انتقداً فيها بيكيتي من هذه الناحية بعدما مرا طبعاً في هذا الإطار على قوانين ماركس. وهكذا ارتبط نقد بيكيتي الحديث للرأسمالية بمنظومة كارل ماركس وإن لم يكن هو ماركسياً ولا الماركسيون أنفسهم أعفوه من انتقادهم القاسي أحياناً.

إن القانون الأساسي عند بيكيتي بسيط: عندما يكون معدل الربح أو العائد على الرأسمال أعلى من النمو الاقتصادي، فإن حصة الرأسمال من الناتج المحلي تزداد مع الوقت، وتتركز الثروة بأيدي القلة لأن ملكية



### بلم الماضي المستقبل وكبح تطور القوى المنتجة وادح إلى تزايد عدم المساواة



الرأسمال مركزة في المجتمع. وعندما يحدث هذا الفارق لمدة طويلة، فإنه كما يقول بيكيتي ويؤكد بول كروغمان، "الماضي يبتلع المستقبل"، حيث المجتمع يصبح مسيطراً عليه من قبل الثروة الموروثة وتنشأ سلالات عائلية ثرية مسيطرة على الثروة والاقتصاد. ولكي يزيد الطين بلة، تنتقل الديناميكيات أيضاً إلى الاقتصاد السياسي، حيث إن أصحاب الثروات المركزة والأسواق المالية والمصارف تستعمل سلطاتها الاقتصادية لتأييد هذه القوانين والدفاع عن مصالحها سياسياً ضد أي محاولة لعكس المنحى التصاعدي في الاستحواذ على الثروة من قبلها كوضع الضرائب التصاعدي من قبل الدولة وغيرها من سياسات إعادة التوزيع.

من هنا يمكننا أن نرى أن لبنان يشكل اليوم مختبراً فريداً لطروحات "الرأسمال في القرن الواحد والعشرين". فتركز الثروة والدخل من الأعلى في العالم ومؤشراته عديدة من مؤشر جيني للثروة الذي يصدره بنك كريدي سويس والذي بلغ 0,85 في 2012 ويضع لبنان بعد روسيا وأوكرانيا في ترتيب سوء توزيع الدخل على المستوى العالمي، إلى حصة الأجور المتدنية (حوالي 25% من مجمل الناتج المحلي) إلى تركيز الودائع في المصارف (1% من الحسابات تستحوذ على 50% من مجموع الودائع و0,1% من الحسابات تستحوذ على 20% بحسب صندوق النقد الدولي)، وصولاً إلى استحواذ بضعة أثرياء على لائحة فوربس على ثروة توازي 20% من الناتج المحلي.

فنتيجة لسياسات المصرف المركزي منذ 1993 في رفع العوائد على الرأسمال وكبح التضخم، وتأثير السياسة هذه سلباً على النمو الاقتصادي، ارتفع العائد على الرأسمال بشكل مستدام نسبة إلى النمو لمدة طويلة. تقرير البنك الدولي الصادر عام 2015 بعنوان "التوصل إلى خفض الفقر والرفاهية التشاركية في لبنان" احتسب أنه في الفترة بين 1993 و2013 بلغ معدل الفارق بين العائد على الرأسمال في لبنان وبين النمو الاقتصادي 2,5% سنوياً، وقال عنه إنه "مرتفع"، وهو بالمناسبة قريب من الفارق التي سادت في العصر المذهب. وهذا يعني أنه منذ 1993 زاد تراكم الثروة في لبنان لدى مالكي الرأسمال بشكل كبير نسبة إلى الذين يحصلون على دخلهم من العمل فقط. وهكذا ازدادت أيضاً سيطرة الثروة الموروثة (المتفلة من الضرائب) وسيطرة السلالات الاقتصادية (انظر كتاب فواز طرابلسي "الطبقات في لبنان") وبالتالي سيطرة هؤلاء السياسية ونفوذهم في منع التشريعات والتغييرات في السياسات النقيضة لسلطتهم، وهو ما شهدناه أخيراً في عدم وضع ضرائب استثنائية على أرباح المصارف من "الهندسة المالية" لمصرف لبنان والهجوم الشرس للهيئات الاقتصادية وجمعية المصارف على الموازنة لتضمنها بعض الزيادات الضريبية البسيطة على عوائد الرأسمال.

هكذا في لبنان "بلم الماضي المستقبل" وكبح تطور القوى المنتجة وأدى إلى تزايد عدم المساواة. وكل هذا لا يمكن حله عبر برامج طفيفة كالتعميم الأخير لمصرف لبنان لدعم الصناعة اللبنانية أو الحلول الليبرالية من شبكات أمان اجتماعي أو دعم للفقر، وغيرها من "الحسنات" أو حتى تغيير السياسات النقدية. ولهذا لم يكن مهماً على الرغم من رمزيته، إن جدد لحاكم مصرف لبنان أو لم يجدد له لأن ديناميكية تركيز الثروة وسيطرة التوريث تشكل ملحقة اقتصادية من المستحيل إيقافها عبر إجراءات نقدية فقط، فالحاجة الآن إلى أكثر من ذلك لإيقاف هذا التطور الذي تودي فيه الرأسمالية اللبنانية بلبنان إلى الهاوية لأنها هي نفسها عاجزة عن أن تنقذ نفسها بنفسها.



وعدم مراقبة البول خلال العملية وفي مرحلة الإنعاش، وعدم اتخاذ أي إجراء طبي لمعالجة الضرر الكلوي الحاصل».

3- تشتبه الجهة المدعية في وجود «تحريف للوقائع الثابتة في ملف الطفلة ومحاولة نسب الضرر الدماغي تارة إلى ما قبل العملية وتارة أخرى إلى ارتداد معوي تعرّضت له الطفلة بعد العملية في عمر التسعة أشهر». وتدعي الشكوى أن الفرضية الأخيرة يدهشها تقرير مستشفى القديس جاورجيوس الذي يظهر فيه أن الطفلة «لم تصب بارتداد معوي في تلك الفترة، وإنما دخلت المستشفى للعلاج من عدوى فيروسية في الرئة».

## تقرير

## أساتذة ثانويون معوّقون: التعمين حقنا

## فانت الحاج

بعد نجاحهم في مباراة مجلس الخدمة المدنية، تحرك ثلاثة أساتذة من ذوي الاحتياجات الخاصة للمطالبة بحقهم في التعيين في ملاك التعليم الثانوي الرسمي. هم يترقبون قراراً من مجلس الوزراء بالموافقة على إلحاقهم بزملائهم المشمولين بالمرسوم 89 وعددهم 2174 أساتذاً، والذين يستعدون للخضوع لسدرة كفاءة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية تنطلق بداية تموز المقبل، بحسب آخر وعد لوزير التربية مروان حمادة.

وكان حمادة قد رفع كتاباً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطالب فيه حفظ حق الأساتذة الثلاثة بالتعيين وإلحاقهم بالسدرة، وأكد ذلك في مؤتمره الصحافي الأخير. الأساتذة يراهنون في تحركهم على المادة 73 من القانون 2000/220، المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، والتي تنص على تخصيص وظائف



(مروان حططح)

في القطاع العام بنسبة 3 في المئة من الأشخاص المعوقين على الأقل من العدد الإجمالي للفئات والوظائف جميعها. ويستندون إلى اجتهاد تقدم به رئيس مجلس الخدمة المدنية السابق القاضي خالد قباني في عام 2010 يقضي بإعطاء المعوق الناجح الأفضلية على سائر الناجحين في المباراة، حتى لو أتى نجاحه متأخراً وكان عدد الوظائف المحوطة محدوداً، وذلك ضمن الحصة

التي يحددها القانون له.

يومها، قال قباني، في أثناء إطلاق الألية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية: «المدستور يحفظ لكل مواطن لبناني حقه بالتعيين في الوظائف العامة دون تمييز، والمعوق ننظر إليه من هذه الزاوية كمواطن يعطيه الدستور حقه كما توليه القوانين هذا الحق، فضلاً عن الجانب الإنساني والوطني الذي يحثنا على رعايته أكثر من غيره من المواطنين». وأشار إلى أن عدداً من الإدارات طلب رأي المجلس في هذا الشأن، وأكد المجلس في آراء واضحة وصريحة أن حق المعوق حق بامتياز وله الأفضلية عندما ينجح، بمعنى أن حقه محفوظ مهما كان ترتيبه في المباراة.

وفي الممارسة العملية، جرى حجز نسب من الوظائف لأصحاب الاحتياجات الخاصة الذين ينجحون في المباريات من دون إخضاعهم لأي تراتبية أو تسلسل نجاح، فوظف مهندس زراعي معوق في وزارة الزراعة، ومعوقون

آخرون في تعاونية موظفي الدولة وقصر العدل في زحلة.

في الواقع، لم يطبق مجلس الخدمة المدنية، في عام 2000، المادة 73 من القانون، بحجة غياب المرسوم الذي يحدد الوظائف التي يُسمح لذوي الاحتياجات الخاصة بالاشتراك فيها تبعاً لنوع الإعاقة وبما يتلاءم وطبيعة كل وظيفة من الوظائف العامة، ولم تكن تقبل طلبات ترشح هذه الفئة للمباريات. إلا أنه في عام 2010 عاد وأكد تنظيمه لمباريات تسمح لهم بالاشتراك، على أن لا تحول الإعاقة دون ممارسة المرشح لمهام الوظيفة المتقدم إليها بشكل كفوء وسليم.

وأوضح قباني في ذلك الوقت لكي «نؤمن المناخات والأجواء الملائمة لكي يستطيع المعوق أن يشارك في المباراة بشكل يؤمن له حق المساواة مع الآخرين ويعطيه الامكانيات ووسائل العمل التي تمكنه من إبراز طاقاته وإمكاناته وكفاءته، وتجعله منافساً جدياً لكل المرشحين الآخرين».